الأمن الغذائي المتجدد خلال الأزمات المدفوعة بالنزاعات

نهج مؤسسة Mercy Corps

أغسطس 2021

مقدمة: الأمن الغذائي والنزاعات

في عام 2020، ارتفع عدد الأشخاص الذين يواجهون نقص التغذية على مستوى العالم إلى ما بين 720 و811 مليون شخص كنتيجة لسلسلة من الأزمات التي تشمل جائحة فيروس كورونا وتغيُّر المناخ والنزاعات وعدم الاستقرار[1]. وحتى قبل انتشار جائحة كورونا، عانى أكثر من ملياري شخص حول العالم من انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المتوسط[2]. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه على مدى عقود في مكافحة سوء التغذية العالمي، فقد زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 5٪ (أي 34.5 مليون فرد إضافي) خلال عام 2019 عما كان عليه الحال قبل خمس سنوات فقط[3]. يدفع انعدام الأمن الغذائي الأشخاص إلى المشاركة في

[1] منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2020. تغيير الأنظمة الغذائية للأمن الغذائي وتحسين التغذية والوجبات الصحية للجميع (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2021).

[2] منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2020. تغيير الأنظمة الغذائية للأمن الغذائي وتحسين التغذية والوجبات الصحية للجميع (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

[3] المصدر السابق.

استراتيجيات التأقلم الضارة لسد جوعهم. وعند المعاناة من الفقر الشديد والابتلاء بالجوع الدائم، سيستنفد الأشخاص آخر احتياطياتهم، من حيث المدخرات ورأس المال الاجتماعي وحتى الكرامة الإنسانية؛ لإطعام أنفسهم وأسرهم. قد يكون لهذا آثاره طويلة المدى، فعندما تتخطى العائلات وجبات الطعام أو تقللها أو تخفض جودتها، سيتقزّم نمو أجسام الأطفال وتتراجع قدراتهم المعرفية. يحد انعدام الأمن الغذائي أيضًا من الإمكانات الاقتصادية عندما تبيع العائلات الأصول الإنتاجية وتُخرج الأطفال من المدارس وتتجنب دفع تكاليف العلاج الطبي الضرورية والمكلفة وما إلى ذلك. بالتالي، يكون تفاقم انعدام الأمن الغذائي غالبًا مؤشرٌ للخطر المُحدِق، حيث توجد مستويات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مما يشير إلى نشر المزيد من استراتيجيات التأقلم الحثيثة للبقاء على قيد الحياة.

الأزمات المدفوعة بالنزاعات:
الأزمة هي التي يكون فيها الصراع العنيف أو الحرب سمة مسيطرة ومحركًا لها. تصعّب المخاطر الأمنية على الجهات الإنسانية الفاعلة الوصول إلى السكان المحتاجين للمساعدة. وتساهم الآثار الثانوية، كالاضطرابات في الأسواق والخدمات العامة والنزوح الجماعي وما إلى ذلك، في إحداث عددٍ من التأثيرات على الرفاه فضلًا عن التأثير المباشر للعنف. غالبًا ما تطول هذه الأزمات مما يعكس طبيعة النزاع المتغيرة والتي نادرًا ما يكون لها بداية ونهاية معروفة وغالبًا ما تكون حبيسة دوائر العنف وعدم الاستقرار التي لا نهاية لها.

لقد تجمّع الجوع بشكل متزايد في أكثر بيئات العالم ضعفًا وتأثرًا بالصراعات. يعتبر النزاع والضعف الشديد هما السبب الرئيسي وراء الزيادة المطردة في عدد المتأثرين بنقص التغذية في العالم.[4] وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الاقتصادية لوباء كورونا على الاقتصادات قد زادت بشكل عشوائي من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولا تزال المجتمعات الضعيفة والمتأثرة بالنزاع هي الأكثر عرضة لخطر المجاعة بسبب هذا الضغط الإضافي. على سبيل المثال، دفع النزاع الأهلي المطوّل في اليمن وجنوب السودان وشمال شرق نيجيريا وسوريا ملايين الأشخاص إلى الجوع الذي بلغ مستويات الأزمة بسبب النزوح وإنتاج الغذاء المضطرب والحواجز التي تعترض نشاط السوق، وكل ذلك بسبب مستويات العنف وانعدام الأمن المستفحلة. يُضاف إلى ذلك آثار استراتيجيات الأرض المحروقة، أي عندما تدمر أطراف النزاع مخازن المواد الغذائية وتحرق الحقول الزراعية وتقصف البنية التحتية لإنتاج الغذاء وتسويقه عمدًا، مع غلق طرق تجارة المواد الغذائية لتجويع السكان المتحالفين مع المعارضة. على الرغم من تركيز هذه الورقة على مناطق الحروب، حيث يوجد الصراع على مستوى مجتمعي، كأن يكون بين مجموعات الرعاة و/أو المزارعين، فإن الخوف من العنف يحد من الحركة ويثبط حوافز الاستثمار التي قد تحسّن إنتاجية المعيشة. وليس مستغربًا أن تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن 60 بالمئة من سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن أو من نقص التغذية يعيشون في البلدان المتضررة من النزاعات العنيفة طويلة الأمد، وذلك في عام 2017.[5]

يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي وعوامله أيضًا إلى إثارة النزاعات. في الأماكن المستضعفة، تقوّض الصدمات المتكررة والضغوط طويلة المدى (بما في ذلك تلك الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والاقتصادية والأمراض وتفشي الفيروسات) الأمن الغذائي بين أكثر الفئات ضعفاً في العالم. ومع الاعتداءات المتكررة، قد تصبح هذه المجتمعات محاصرة في حلقة من الجوع المتزايد والصراع: يؤدي ضعف وعدم قدرة (أو عدم رغبة) الجهات الفاعلة في الدولة للاستجابة لهذه الاضطرابات إلى الفشل الاقتصادي وعدم المساواة والظلم والتنافس على الموارد، وكل ذلك يسهم في الصراع، مما يزيد الفقر والجوع بعد ذلك.[6]

من الجفاف إلى الضعف والطوارئ الإنسانية في سوريا

تعتبر الأزمة السورية المستمرة مثالًا مهمًا على هذا المأزق، حيث أدى الجفاف الشديد في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة إلى زيادة أسعار الخبز للمستهلكين، مما دفع بالمزارعين إلى المراكز الحضرية بحثًا عن عمل. كما أرسى ارتفاع أسعار القمح العالمية في أواخر العقد الأول من نفس الألفية والاستياء العام بين سكان المدن المتضاعفة أعدادهم أسس الثورة السورية. أدى رد الحكومة السورية غير الكافي على المظالم التي تقدمت بها تلك الثورة إلى إثارة المزيد من الغضب. وأدت الحرب التي أعقبت ذلك، والاستهداف المتعمد للمدنيين والتدمير واسع النطاق للبنية التحتية (أنظمة الري والمصانع وشبكات النقل) إلى نزوح جماعي ومستوى صادم من الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي.

في الأزمات التي تحركها النزاعات، قد يؤدي الوصول المقيّد للمساعدات الإنسانية، فضلًا عن الحاجة الكبرى، إلى وضع برامج للعودة إلى تدابير الاستجابة السريعة لسد الثغرات، وذلك بهدف تفادي مستويات انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ، أو حتى المجاعات. غالبًا ما يتضمن ذلك مزيجًا

[4] برنامج الأغذية العالمي. الفوز بالسلام في حالات الطوارئ الإنسانية. (روما: برنامج الأغذية العالمي، 2020)
[5] منظمة الأغذية والزراعة وآخرون، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2017. تغيير الأنظمة الغذائية للأمن الغذائي وتحسين التغذية والوجبات الصحية للجميع (روما: منظمة الأغذية والزراعة، 2017).
[6] س. س. هندريكس وه. ج. برينكمان، "انعدام الأمن الغذائي ومحركات النزاعات: الروابط السببية والملاحظات المعقدة" الاستقرار: المنشور الدولي للأمن والتنمية، العدد 2 (2013): 1-12، وم. ميسر وم. ج. كوهين وت. ماركيون، "النزاع: سبب الجوع وأثره" واشنطن العاصمة: مركز وودرو ويلسون، 2000.

من توزيع الطعام أو النقود لشراء الطعام وتوفير البذور والأدوات الأساسية للمزارعين وفحص سوء التغذية الحاد ومعالجته وتقديم المعلومات الأساسية حول تغذية الأطفال أو نظافتهم. هذه التدابير مناسبة في الغالب لتوفير المساعدة المنقذة للحياة في أعقاب الصدمات الحادة، كما

هو الحال بعد الكوارث الطبيعية أو النزوح المفاجئ أو عندما يعيق العنف النشط تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية.

ومع ذلك، ففي أماكن مثل سوريا واليمن وجنوب السودان وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وشمال شرق نيجيريا، نُشرت مثل هذه الاستراتيجيات لسنواتٍ عدّة، ولم يكن لها تأثيرٌ دائمٌ. وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يستمر متوسط الأزمة الإنسانية لأكثر من تسع سنوات. في عام 2018، تأثر ما يقرب من ثلاثة أرباع الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الإنسانية بالأزمة لمدة سبع سنوات على الأقل.[7] وفي حين أن البرامج قصيرة الأجل أمرٌ بالغ الأهمية لدرء الآثار الأسوأ لانعدام الأمن الغذائي الشديد في ظروف الأزمات القاسية (كالمجاعة)، فإنها لا تفعل شيئًا يُذكر لتقليص الدوافع الأساسية أو الجديدة لانعدام الأمن الغذائي، مع إدامة الاعتماد على المساعدة الإنسانية وعدم تمكين المجتمعات المتضررة، والمؤسسات التي تعتمد عليها، لنشر استراتيجيات أكثر استدامة للبقاء والازدهار. يمكن لأطراف النزاع التلاعب أيضًا بالمساعدات، بل إنها قد تؤدي إلى تصعيد النزاع،[8] مع إمكانية تقويض استراتيجيات التأقلم الحالية التي يعتمد عليها الأشخاص أثناء النزاع وبعده، كما هو الحال عندما تتعطل الأسواق المحلية وسُبل المعيشة بسبب توزيع السلع والخدمات المجانية. بالتالي، ينبغي الاحتفاظ بتدابير سد الفجوات من أجل الظروف الطارئة وتنفيذها بطريقة لا تقوض الرفاه في المستقبل.

تقترح هذه الورقة نهجًا مختلفًا لبناء الأمن الغذائي في الأزمات المعقدة: استراتيجية الاستجابة متعددة السنوات ومتنوعة الأبعاد ومحددة السياق، والتي تهدف إلى تقديم الإغاثة الفورية عند الضرورة دون المساس بالرفاه طويل المدى. يشمل هذا معالجة الحواجز النظامية التي تعترض الأمن الغذائي والتغذوي، مع بناء قدرات الأفراد والأسر لإدارة الصدمات التي تقوّض الأمن الغذائي بشكل أكثر فعالية. صيغ هذا النهج للأمن الغذائي من خلال خبرتنا في خطوط المواجهة ودعمنا عبر أبحاث المرونة التي أجريناها وفق مختلف الأزمات المعقّدة التي اجتاحت العالم.

نهج: بناء الأمن الغذائي المرن خلال الأزمات

تعتبر المسارات المؤدية إلى الأمن الغذائي معقدة بطبيعتها، حتى في السياقات الخالية من الأزمات. تتصور أطر الأعمال التقليدية للأمن الغذائي أنه يعتمد على ثلاث ركائز: الوصول إلى الغذاء وتوافره واستخدامه، ويجب أن تكون جميعها مستقرة (أو مستمرة) بمرور الوقت.[9] بالتالي، لا يمكن الحفاظ على الأمن الغذائي دون درجة معينة من المرونة. تعد قدرة الأشخاص على الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الغذاء وتوافره والاستفادة منه أثناء مواجهة العديد من الصدمات والضغوط (سواء كانت متعلقة بالصراع أو المناخ أو الصحة أو السوق) أمرًا بالغ الأهمية لتجنب الدخول في أزمة للأمن الغذائي أو حتى المجاعة.

الأمن الغذائي: يتحقق الأمن الغذائي عندما يستفيد جميع الأشخاص في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لأجل حياة نشطة وصحية. وهو يتوقف على ثلاث ركائز: الوصول إلى الغذاء وتوافره واستخدامه، ويجب أن تكون كلها مستقرة بمرور الوقت.

تطبق مؤسسة Mercy Corps نهجًا مرنًا لجميع برامجنا، والتي يسترشد تصميمها بأسئلة المرونة الخمسة (انظر الشكل 1). يتطلب بناء أمن غذائي مرن في الأزمات التي تسببها النزاعات أن نجيب على هذه الأسئلة كما نفعل في سياقات أكثر استقرارًا. ويعد فهم العلاقة بين الصدمات وعوامل الخطر المتطورة والدوافع المنهجية لانعدام الأمن الغذائي في سياقات الصراع، مع تعزيز القدرات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر على المديين القصير والطويل، هو الخطوة الأولى نحو بناء الأمن الغذائي خلال الأزمات المدفوعة بالنزاعات. يعتمد هذا النهج على كيفية دعم الفاعلين الدوليين العاملين في حالات النزاع هذه القدرات وتعزيزها.

[7] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "21.9 مليار دولار أمريكي مطلوبة خلال 2019 مع تصاعد متوسط مدة الأزمات الإنسانية"، 4 ديسمبر 2018. متاح على: https://www.unocha.org/story/us219-billion-needed-2019-average-length-humanitarian-crises-climbs#:~:text=Protracted%20needs,lasts%20more%20than%20nine%20years.

[8] "المساعدة الإنسانية كسلاح للحرب" استبيان النزاعات المسلحة، الإصدار 5، العدد 1 (2019): 14-20.

[9] تولّد إطار عمل "الركائز الثلاث" عن قمة الأغذية العالمية عام 1996 التي أعلنت أن الأمن الغذائي "يتحقق يتحقق الأمن الغذائي عندما يستفيد جميع الأشخاص في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى الأغذية الكافية والمأمونة والمغذية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لأجل حياة نشطة وصحية." منذ ذلك الحين، أُضيفت "الركائز" الإضافية إلى الثلاث الأولى (الوصول والتوافر والاستفادة) بما في ذلك الاستقرار. وقد اقتُرحت "الوكالة" كركيزة خامسة لنظرها.

أسئلة المرونة الخمسة

من أجل وضع استراتيجيات بناء المرونة، يرتكز تحليل المرونة لمؤسسة Mercy Corps على خمسة أسئلة أساسية:

المرونة لأجل أي غاية؟ *ما ناتج الرفاه الذي نهدف إليه؟*

مرونة ماذا؟ *أي الأنظمة والسياقات وما إلى ذلك التي نحاول بناء المرونة من خلالها؟*

المرونة لأجل مَن؟ *ما مجموعة الأشخاص التي نحاول جعلها أكثر مرونة؟*

المرونة لأجل ماذا؟ *ما الصدمات أو الضغوطات الخاصة التي نحاول لبناء المرونة مقابلها؟*

المرونة من خلال ماذا؟ *ما أنواع القدرات أو الموارد والاستراتيجيات التي يحتاج الأشخاص لنشرها للحفاظ على الرفاه في مواجهة الصدمات؟*

الشكل 1: أسئلة المرونة الخمسة

اتباع سُبل المرونة متعددة الأبعاد

تتطلب الطبيعة المتغيرة والمعقدة للأزمات الناجمة عن النزاعات استجابة متعددة الأبعاد لبناء أمن غذائي قادر على الصمود. يجب أن تركز تلك الاستجابة على بناء قدرة الأشخاص والأنظمة للحفاظ على الأمن الغذائي أو تحسينه في مواجهة الصراعات والعديد من الصدمات المتغيرة والمتباينة التي يواجهونها. يشمل ذلك تعزيز قدرات الأشخاص المتضررين من النزاعات على تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية مع الاستثمار في المستقبل أيضًا. وفي موازاة ذلك، يشمل تعزيز قدرة الأنظمة التي تعتمد عليها الأسر لتلبية الاحتياجات الغذائية، على الرغم من الصراع المستمر، الأسواق المحلية والشبكات الاجتماعية والخدمات الأساسية. تعتبر هذه الأنظمة ضرورية لبقاء العائلات على قيد الحياة أثناء الأزمات وتمثل أساسًا للتعافي على المدى الطويل. وفي المزيد من السياقات التي تعاني من مستويات مغالية من العنف والاستضعاف، يكون من الصعب بناء قدرة الأنظمة نفسها، لكن لا يزال بإمكاننا العمل من خلالها.

قد تعمل القدرات على بناء المرونة بطرق مختلفة. تهدف هذه القدرات، في بعض الحالات، إلى **تلبية الاحتياجات العاجلة**. في حالات أخرى، تساعد القدرة على **تفادي التراجع** أو حتى **منع تصعيد** أزمة الأمن الغذائي. وتسهل القدرات الأخرى المزيد من التغيير التحويلي والمستدام، حيث نهدف إلى **تحويل الدوافع** لأزمات الأمن الغذائي.[10] يمكن أيضًا تطبيق مثل هذا النهج على الأزمات غير القائمة على النزاعات. وبشكل حاسم، مع ذلك، فإنه يعمل أيضًا مع السياقات التي تعاني من الصراعات.

إن منح ومنع وصول المساعدات الإنسانية في أعقاب الصراعات الأكثر سخونة وبرودة التي يتبعها في كثير من الأحيان العمق المتغير لأزمة

قدرات المرونة للأمن الغذائي خلال الأزمات

تلبية الاحتياجات السريعة: *ضمان وجود الحد الأدنى من السلع والخدمات التي يحتاجها الأشخاص للبقاء على قيد الحياة، أي الطعام والماء والمأوى والرعاية الصحية وما إلى ذلك.*

تفادي التراجع: *ضمان وصول الأشخاص أو المؤسسات إلى الموارد للتكيف بأفضل ما يمكنهم لإدارة آثار الأزمة الحالية، دون المساس بالأمن الغذائي في المستقبل.*

منع تصعيد الأزمة: *معالجة الآثار النهائية لأزمات الأمن الغذائي والمخاطر الناشئة حديثًا، بما في ذلك مسببات العنف التي قد تؤدي إلى اشتعال ظروف الأزمات الغذائية أو تفاقمها.*

تغيير الدوافع: *التعامل مع السبب الأساسي لانعدام الأمن الغذائي ودوافع الاستضعاف.*

[10] بيتربنياك، أولجا، كيث بروكتور وجون كورتز. نحو المرونة: تعزيز الأثر الجماعي في الأزمات المطوّلة. (واشنطن العاصمة: مؤسسة Mercy Corps، 2020).

الأمن الغذائي، والتي تتطلب من الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي التمحور والتكيف مع السياق المتغير الذي تعمل فيه. الأمر الحاسم هو وجود مواضع استقرار حتى في خضم الأزمات. ولا ينبغي أن يمنع وجود الصراع وانعدام الأمن العام الجهات الفاعلة المُساعِدة من التفكير في نهج أكثر استدامة أو حتى أكثر تحويلية. وعلى الرغم من صعوبة ذلك أثناء الأزمات الإنسانية لتحديد فرص الاستثمار في المزيد من النُهج طويلة الأجل، فسيساعد ذلك العاملين في المجال الإنساني للتحرر من دوائر المساعدة اللانهائية مع حدوث تجاوزات للجهات الفاعلة المُساعدة الأخرى للمشاركة في سياقات الصراع. ويستمر العمل "الطبيعي" للحكومة في العديد من الأزمات الناجمة عن النزاعات وتستمر الأسواق في توفير السلع والخدمات. يوفر هذا الواقع فرصة للمشاركة في المزيد من المبادرات "التنموية" والتي قد تؤثر بالإيجاب حتى على أكثر المناطق المتضررة من النزاع مع استمرار الالتزام بالمبادئ الإنسانية.

يصوّر الشكل 2 مجموعة القدرات التي قد يرى برنامج الأمن الغذائي دعمها طوال الأزمة المدفوعة بالنزاع، بما في ذلك القدرات المستهدفة للأفراد وأيضًا الأنظمة. ملحوظة: يمثل الشكل ما قد يبدو عليه هذا، لكن السياقات والتحليلات المختلفة قد تؤدي إلى تحديد القدرات والتدخلات المختلفة للغاية، وأيضًا التنسيب. يتضح أسفل المحور الصادي أنه من المناسب المشاركة في أنشطة المساعدة الإنسانية الأساسية لمواجهة المجاعة، لكن مع انخفاض عُمق الأزمة نحو انعدام الأمن الغذائي عند مستويات الطوارئ أو حتى الأزمات (تتبع عشرة مع انخفاض حدة النزاع)، يُنصح بالتدخلات الأخرى الأكثر استدامة، والتي تهدف إلى إحداث تأثير تحويلي أكبر. لاحظ أن القدرات تنتشر من مستوى الفرد إلى مستوى الأنظمة عند كل مستوى من مستويات الأزمة (المحور السيني). لاحظ أيضًا أنه حتى في حالات انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ أو الأزمات، قد يمكن دعم قدرات تلبية الاحتياجات العاجلة وتفادي التراجع ومنع تصعيد الأزمة وربما حتى تغيير الدوافع.

لا ينبغي أن تكون خيارات التدخل ملزمة بالتحيز "الإنساني" أو "التنموي". بدلاً من ذلك، يجب أن تركز الأنشطة والتدخلات على قدرة المرونة المصممة لبنائها. إن تحديد نوع التدخل لبناء القدرات هو الأنسب في لحظةٍ معينةٍ لتجنب التأقلم الضار على المدى القصير، في حين سيتغير دعم أهداف الأمن الغذائي طويلة الأجل اعتمادًا على مستوى الاستقرار وعُمق الأزمة. على سبيل المثال، ولزيادة الإنتاج الغذائي: قد يكون الحد الأدنى الذي يستطيع البرنامج تحقيقه في السياقات غير المستقرة وغير الآمنة هو تلبية الاحتياجات العاجلة من خلال توزيع القسائم أو النقد لشراء البذور من خلال الأسواق المحلية. مع ذلك، وفي السياقات الأكثر استقرارًا، فقد يهدف البرنامج إلى

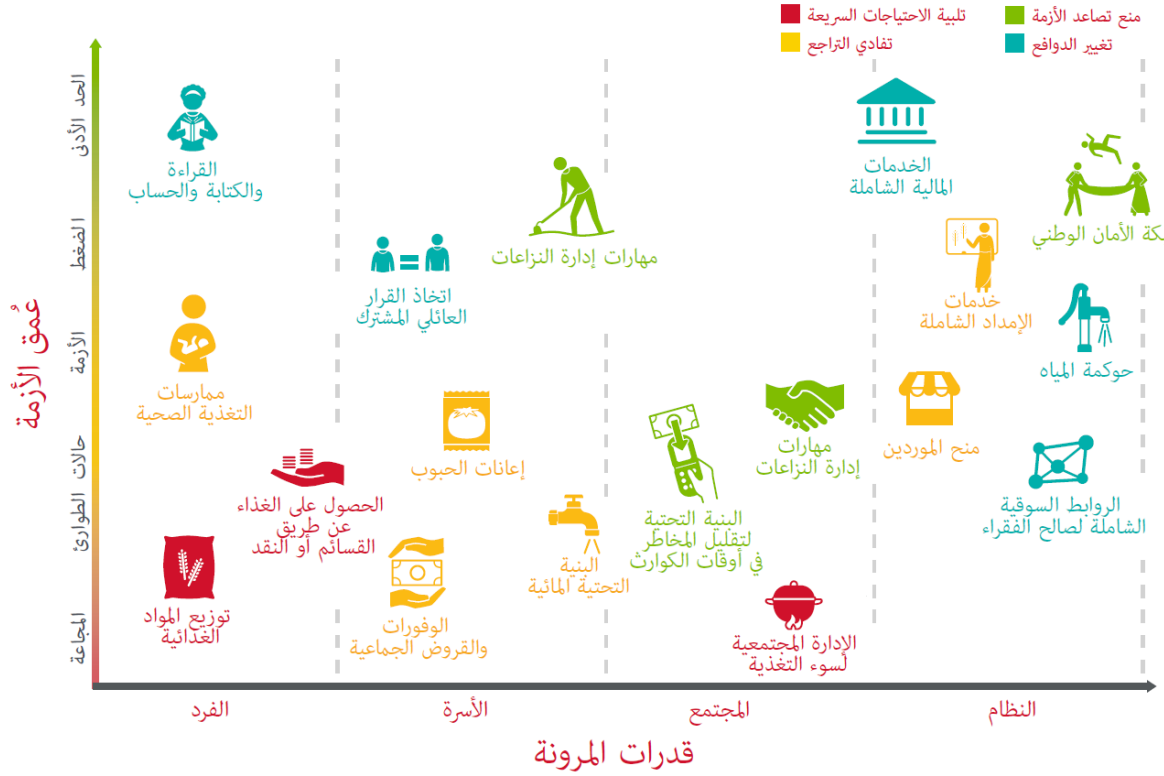

الشكل 2: مثال نطاق تدخلات الأمن الغذائي

تحويل الدوافع من خلال العمل مع بائعي المدخلات لتوفير خيارات التمويل للعملاء الساعين لشراء المدخلات، مع تضمين خدمات الإرشاد ضمن مبيعات منتجاتهم لتحسين الاستخدام الناجح للمدخلات التي يبيعونها. يوفر نهج الاستقرار الزراعي الخاص بمؤسسة Mercy Corps أمثلة حول كيفية القيام بذلك ضمن البرامج الزراعية.

تركيز دعم القدرة ضمن إطار عمل الأنظمة الغذائية

يتطلب تعزيز مصادر المرونة لتحقيق نتائج الأمن الغذائي منظورًا للأنظمة. قد يكون لآثار الصدمات والضغوط المرتبطة بالنزاعات في نقاط مختلفة من النظام الغذائي تأثيرًا واسعًا ومتكررًا على انعدام الأمن الغذائي. وباستخدام منظور الأنظمة الغذائية، يمكننا فهم شبكة العوامل المعقدة والمؤدية إلى انعدام الأمن الغذائي في الصراع فهمًا أفضل وتحديد نقاط النفوذ عبر النظام الغذائي ككل للتأثير على التغيير ضمن سياقات الاستضعاف. وفي كثير من الأحيان، يعتمد الأشخاص الذين يعيشون في خضم النزاعات على الأنظمة المحلية وليس المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء.

كما يحتاج دعم الأنظمة الغذائية الخمسة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي للسكان المتضررين جراء النزاعات التدخلات الداعمة للقدرات والبانية لها ضمن النظام الغذائي للعمل بشكل أفضل أثناء الأزمات والتحوُّل في نهاية الأمر نحو استدامة الأمن الغذائي بمرور الوقت. وفيما يلي أمثلة على كيفية تعزيز مسارات المرونة هذه للأنظمة المختلفة.

ما هي الأنظمة الغذائية؟

يشمل النظام الغذائي جميع التفاعلات والعمليات المتعلقة بإنتاج الغذاء واستهلاكه، من المزرعة إلى الفم والنفايات. وهو يتضمن طرق إنتاج الغذاء وحصاده ومعالجته وتوزيعه واستهلاكه والتصرُّف فيه، والأشخاص والمؤسسات العديدة التي تحرك تلك العمليات والتفاعلات وتتأثر بها، وتأثيرات العوامل الفسيولوجية والاجتماعية-الثقافية والاقتصادية والسياسية/الحاكمة والبيئية والبنية التحتية التي تشكّل النظام. يضم النظام الغذائي سلسلة إمداد الغذاء الشاملة، مع إدارتها عبر العديد من الأنظمة وكيفية تفاعل الأشخاص معها. ولكي يعمل هذا النظام الغذائي على تحقيق الأمن الغذائي المرن، يجب أن تكون تلك الإجراءات والعمليات المشتركة دورية وتعزز الصدمات والضغوط وتتكيّف معها وتخففها، كما تتيح في النهاية الوصول المنصف والمستقر والمستقل إلى الغذاء الصحي وتوافره واستخدامه. تم تضمين منظور الأنظمة الغذائية في نهج الأمن الغذائي الشامل لمؤسسة Mercy Corps.

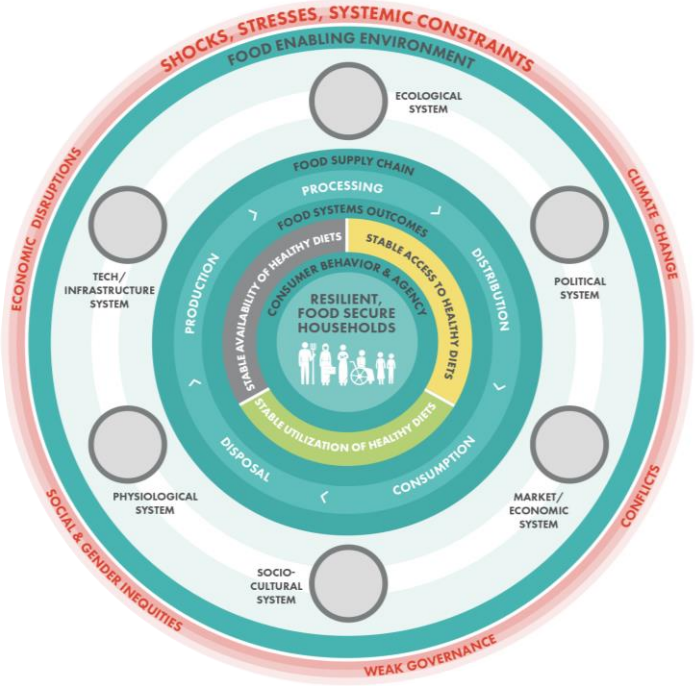

الشكل 3: إطار عمل الأنظمة الغذائية

الأنظمة الفسيولوجية

يمكن أن يتعطل الوصول إلى خدمات ومنتجات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي في الأزمات المدفوعة بالنزاعات بسبب النزوح والتغيُّرات في أولويات الحكومة وأكثر من ذلك، مما يساهم في نقص التغذية. وقد يؤثر التأثير النفسي للنزاع أيضًا على الأنظمة الفسيولوجية، على سبيل المثال، غالبًا ما يؤدي الإجهاد والصدمات الناجمة عن النزاع، وكذلك الافتقار إلى الخصوصية للنساء

النازحات، إلى تقليل الرضاعة الطبيعية، مما يجعل الأطفال أكثر عرضةً لسوء التغذية والمرض. وفي الأزمات المدفوعة بالنزاعات، فبإمكاننا تدعيم الأنظمة الفسيولوجية لتعزيز الأمن الغذائي من خلال:

- **تلبية الاحتياجات السريعة:** التعامل مع الاهتمامات الصحية الفورية، بما في ذلك دعم الوصول إلى الخدمات والمنتجات الصحية الأساسية وتحديد حالات سوء التغذية الحادة والتعامل معها.
- **تفادي التراجع ومنع تصعيد الأزمة:** الاستثمار في الإجراءات الوقائية مثل البنية التحتية للماء والصرف والصحة المُدارة مجتمعيًا والسلع والخدمات واستشارات ودعم تغذية الرُضع والأطفال الصغار وتوزيع مكملات حمض الفوليك والحديد للحوامل والمرضعات أو توفير المساعدة الغذائية لمَن يُواجهون مخاطر نقص التغذية.
- **تغيير الدوافع:** تعزيز الخدمات التغذوية والصحية الوطنية من خلال تدريب موظفي وزارة الصحة وتدعيم إدارة سلسلة الإمداد الصحي والتغذوي والمشاركة في استراتيجيات التغيير السلوكي والاجتماعي الشاملة الخاصة بالتغذية والصحة.

الأنظمة الاجتماعية-الثقافية

غالبًا ما توفر الأنظمة الاجتماعية-الثقافية خط الدعم الأول الذي يعتمد عليه الأشخاص من مختلف الأجناس والأعمار والأعراق و/أو العشائر (والهويات الأخرى) عند مواجهة الأزمات. ويمكن للأنظمة الاجتماعية-الثقافية أيضًا تعزيز عدم المساواة والتهميش والمعتقدات والممارسات الضارة التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، يعطّل النزاع هذه الأنظمة داخل الأسر والمجتمعات ويؤثر في النهاية على الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع. وباستطاعتنا في الأزمات المتأثرة بالنزاع تقوية الأنظمة الاجتماعية-الثقافية لدعم الأمن الغذائي من خلال:

- **تلبية الاحتياجات السريعة:** تحسين الاستراتيجيات المستهدفة من خلال تقديم الملاحظات من مجموعة متنوعة من الجهات المستفيدة، بما في ذلك الجماعات المهمّشة، كالنساء والفتيات.
- **تفادي التراجع ومنع تصعيد الأزمة:** إجراء تحليل عدم الضرر، على أقل تقدير، عند تصميم المساعدة الغذائية الطارئة وغير ذلك من التدخلات في دعم الأمن الغذائي.
- **تغيير الدوافع:** مشاركة الرجال والنساء في استشارات اتخاذ القرارات الأسرية وتكوين مجموعات الشباب لدعم احتياجات الشباب وتعزيز الترابط ورأس المال الاجتماعي عن طريق تسهيل الحوار والحشد المجتمعي عبر خطوط النزاعات وداخلها للتعامل مع تحديات الأمن الغذائي تعاملًا جماعيًا.

الروابط الاجتماعية في جنوب السودان

وجد البحث عن "عملة الروابط" الذي أجرته مؤسسة Mercy Corps في جنوب السودان وشمال أوغندا أن الروابط الاجتماعية تساعد العائلات في الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى، وقد تساعد في تسهيل التجارة بين المجتمعات عبر خطوط أطراف النزاع. في جنوب السودان، على سبيل المثال، يتقاسم متلقو المساعدات المساعدة، مدركين أن القيام بذلك قد يأتي على حساب أمنهم الغذائي على المدى الفوري، لكن مع إدراك ذلك على المدى الطويل، وسيكونون قادرين على الاستفادة من العلاقة المبنية من خلال القيام بذلك لتأمين المعلومات حول المسار الآمن أو لتوليد فرص العيش أو للوصول بشكل موثوق إلى الدعم المتبادل (مثل الغذاء) إذا لزم الأمر. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تؤدي البرامج الإنسانية أيضًا إلى تقويض أنظمة الدعم الاجتماعي غير الرسمية.

الأنظمة السوقية

يمكن أن يتأثر الأمن الغذائي بشكل خطير جراء تأثير الصراعات على أنظمة الأسواق، ويعتبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقصها بسبب طرق التجارة المعطلة مجرد مثال على كيفية حدوث ذلك. غير أن أنظمة السوق شديدة التكيُّف ويمكنها توفير السلع والخدمات للأشخاص المتضررين من النزاعات حتى في أكثر البيئات انعدامًا للأمن. ورغم قدرة التحويلات النقدية على المساعدة في الحفاظ على الأسواق والأنظمة الأخرى أثناء الأزمات، إلا أنها في النهاية غير مستدامة بمفردها.[11]وقد تكون معالجة القيود في النظام السوقي صعبة في السياقات المتأثرة بالصراعات، لكنها ليست مستحيلة. يشرح منهج "ما بعد النقد" التابع لمؤسسة Mercy Corps الطريقة. على سبيل المثال، يمكننا تعزيز الأنظمة السوقية في الأزمات التي تسببها النزاعات من خلال:

[11] هيمبيرجر، آليسون. "ما بعد النقد: مساعدة الأسواق للعمل خلال الأزمات." (واشنطن العاصمة: Mercy Corps، مارس 2018. https://www.mercycorps.org/sites/default/files/2019-11/CashMarketsMercyCorpsApril2018_0.pdf.

- **تلبية الاحتياجات السريعة:** الاستمرار في تشغيل الأسواق من خلال النُهج النقدية لتسهيل المساعدة الغذائية.
- **تفادي التراجع ومنع تصعيد الأزمة:** دعم التجار والناقلين للتنسيق الأكثر فعالية أو من خلال تقديم المنح حال خسارة رأس المال العامل لتوفير السلع للحفاظ على معقولية أسعار الأغذية.
- **تغيير الدوافع:** تحليل الأسواق فيما وراء التجارة الأساسية والعمل من خلال الفاعلين المحليين لتحسين الأعمال والقواعد والمعايير ولدعم الاقتصادات المحلية كتعزيز شبكات المعلومات أو لتحسين الوصول للتمويل في الأسواق غير الرسمية.

دعم المخابز في سوريا

صعّب ارتفاع أسعار القمح في سوريا على العائلات المتضررة من النزاعات شراء الخبز. ولإعادة خفض أسعار الخبز على نطاق واسع، دعمت مؤسسة Mercy Corps دقيق القمح للمخابز في جميع أنحاء حلب، مع دعم الشركات المحلية وخفض أسعار المواد الغذائية في المنطقة ككل. وسمح الخبز ميسور التكلفة للسوريين باستثمار المدخرات في الأصول التي تدعم الأمن الغذائي بشكل أكبر، مثل الماشية الصغيرة.

أنظمة الحوكمة

هذا الصراع هو المحرك الأساسي لانعدام الأمن الغذائي في هذه السياقات، وهو ليس سوى طريقة واحدة يمكن من خلالها أن تكون الأنظمة الحكومية ذات صلة بالأمن الغذائي. تؤثر السياسات المؤثرة على الأنظمة الغذائية، كالسياسات الضريبية والتجارية الرسمية وغير الرسمية (بما في ذلك العوائق المرتبطة بالصراعات) على الوصول إلى الغذاء والمدخلات اللازمة لإنتاجه، على سبيل المثال. ويمكننا في الأزمات المتأثرة بالصراعات تعزيز أنظمة الحوكمة لدعم الأمن الغذائي من خلال:

- **تلبية الاحتياجات السريعة:** اتباع النُهج المراعية للنزاعات، على الأقل، عند استهداف قرارات تنفيذ المساعدات الغذائية وما إلى ذلك، استنادًا إلى تحليل الاحتياجات الشاملة.
- **تفادي التراجع ومنع تصعيد الأزمة:** العمل مع السلطات المحلية، بما في ذلك الهياكل القيادية غير الرسمية التي أقيمت في مناطق النزاعات لإيجاد بيئة مواتية للأمن الغذائي على الرغم من المستويات العالية من الاستضعاف كإبقاء طرق التجارة مفتوحة وتقليل الضرائب على التجارة غير الرسمية.
- **تغيير الدوافع:** تمكين الحكومة من تطوير شبكة الأمان الاجتماعي والعمل مع المجتمع المدني لتشجيع تبني الدولة لإصلاحات سياسة التغذية (مثل التحصين الإلزامي للأغذية الأساسية) ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع نفسه من خلال تكريس الجهود لبناء السلام وإدارة الصراعات وتحويل ديناميات الحوكمة التي تسبب النزاعات (تحديدًا قدرة الدولة أو شرعيتها والإقصاء والتهميش والمشاركة المدنية الضعيفة).

الأنظمة البيئية

خلال الأزمات المدفوعة بالنزاعات، يتقيّد الوصول إلى الموارد الطبيعية الأساسية وتقل قدرة الهيئات الإدارية على الاستجابة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك تلك الناتجة عن تغير المناخ. يمكننا زيادة تعزيز النظم البيئية في الأزمات المدفوعة بالنزاعات من خلال:

- **تلبية الاحتياجات السريعة:** تضمين تكاليف الوقود والمياه في حسابات سلة الغذاء للتحويلات النقدية وضمان التوقيت الموسمي المناسب للتدخلات الداعمة للمدخلات الزراعية (خلال موسم الزراعة، على سبيل المثال).
- **تفادي التراجع ومنع تصعيد الأزمة:** الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث ودعم المدخلات الزراعية المقاومة للجفاف وتعزيز الممارسات الزراعية المرنة.
- **تغيير الدوافع:** العمل مع القادة والمجموعات المجتمعيين لتعزيز وتطوير اتفاقيات إدارة الموارد الطبيعية وأنظمة الإنذار المبكر بالكوارث.

مواقد الطبخ في شمال شرق نيجيريا

قُصد من الوصول المحدود للوقود في المدن الحامية المزدحمة في شمال شرق نيجيريا أن الأسر المتضررة من النزاعات خاطرت بمواجهة الجماعات المسلحة لجمع الحطب بعيدًا عن المدينة، بالتالي كانت أقل احتمالية لشراء الأطعمة التي تتطلب عملية الطهي المطوّلة، مثل الحبوب. ولمعالجة نقص الوقود الخشبي، أنشأت مؤسسة Mercy Corps موقد الطهي في برنامج الأمن الغذائي، مما قلل كمية الوقود اللازمة للأسر المستضعفة لطهي الطعام.

الاستمرار في تلبية الاحتياجات الإنسانية بشكل مسؤول

في نهاية الأمر، يكون من الضروري تلبية الاحتياجات السريعة من خلال العمل الإنساني خلال فترات الأزمات الحادة أو في مواطن الأزمات الحادة، ويجب أن تظل تدخلات الأمن الغذائي منقذة للأرواح وسُبل العيش. يعتبر تبني الحد الأدنى من المعايير، مثل Sphere، وتعميم الحماية والتنسيق الاستباقي مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى لضمان حصول الأسر المتضررة من النزاعات على ما يكفي من الغذاء لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، جزءًا لا يتجزأ من نهجنا تجاه المرونة. مثل هذا العمل الإنساني أمرٌ بالغُ الأهمية لتجنب الخسائر في الأرواح واستخدام استراتيجيات التأقلم الضار. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون تقديم المساعدة الإنسانية دون تقويض الرفاهية في المستقبل هدفًا رئيسيًا. ومن ثم، فإن الاختيار بين النهج العينية أو القائمة على السوق لتلبية الاحتياجات الغذائية، على سبيل المثال، يجب مراعاة السوق والحوكمة والأنظمة البيئية والاجتماعية-الاقتصادية والفسيولوجية التي تشكّل النظام الغذائي الأوسع.

تفعيل استجابات الأمن الغذائي المرنة خلال الأزمات المدفوعة بالنزاعات

يتطلب تفعيل إطار العمل نحو المرونة في برامج الأمن الغذائي في الأزمات المدفوعة بالنزاعات استثمار البرامج في عمليات التحليل والاستراتيجية والاستجابة الأفضل. فيما يلي الخطوات الرئيسية في هذه العملية.

تحليل الأنظمة الغذائية لكشف الدوافع وتحديد الفعالية

تركز التقييمات المبكرة عند ظهور الأزمة على حالة الطوارئ الظاهرة: عدد الأشخاص المشردين وحالات سوء التغذية وحجم المحاصيل المفقودة وأسعار الغذاء وما إلى ذلك. من الواضح أن مثل هذه المعلومات مهمة ولكن يُعدّ فهم النظام الغذائي الأوسع ومحركات انعدام الأمن الغذائي أكثر أهمية لتجاوز جهود الإغاثة الإنسانية.

كما أن فهم كيفية عمل الأنظمة المختلفة التي تتكون من النظام الغذائي الأوسع نطاقًا ضمن سياق الأزمة أمرٌ بالغُ الأهمية في تحديد نقاط التأثير لتحسين الأمن الغذائي. غالبًا ما توجد نقاط التأثير هذه عندما تصبح العوامل (أو المتغيرات) المختلفة للنظام الغذائي معززة ذاتيًا. قد يكون المثال المُبسّط على ذلك هو التغيير في أسعار المواد الغذائية المؤدي إلى الجوع، مما ينتج عنه اضطرابات مدنية وتعطل سلاسل التوريد السوقي، مما يؤدي إلى تغيير أسعار المواد الغذائية، ثم تبدأ الدورة مرة أخرى. بالإمكان دراسة هذا المثال لمعرفة كيف يمكن لعامل نظام السوق التأثير على المتغيرات في الأنظمة الاجتماعية وأنظمة الحوكمة والعكس صحيح. ويعتبر إيجاد طريقة لكسر هذه الدائرة أمر مهم لعكس الحلقة. وقد تكون نقاط التأثير الأخرى مشكلة ترتبط فيها العديد من العوامل المختلفة عبر عاملٍ محددٍ.

تحديد أسباب ما قبل الأزمات لعدم الأمن الغذائي

غالبًا ما يركز تحليل الأمن الغذائي في الأزمات خصوصًا على الدوافع المرتبطة بالأزمات لانعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، يفاقم النزاع من الظروف الموجودة مُسبقًا، والتي تسهم في انعدام الأمن الغذائي. يمكن أن يساعد فهم قيود ما قبل الأزمة في تشكيل التدخلات بحيث يكون لها تأثير دائم. عند وضع جنوب السودان واليمن والصومال في الاعتبار، فإن السكان الذين يعانون من مستويات سوء التغذية الحاد العالمي لأعلى من 15 بالمئة يعتبرون في حالة طوارئ "حرجة"، لكن مستويات سوء التغذية في هذه الدول الثلاث تجاوزت هذا الحد قبل ظروف الصراع التي ساهمت في التحذيرات من المجاعة في عام 2018. المرجح أن تظل الممارسات السلوكية أو القيود البيئية على الأمن الغذائي التي كانت موجودة قبل الأزمة حاجزًا أمام انعدام الأمن الغذائي أثناء النزاع، على سبيل المثال. يشمل هذا المعايير الجندرية التي تساهم باستمرار في تحقيق الأمن الغذائي ونتائج التغذية السيئة للنساء والفتيات مقارنة بنظرائهن من الرجال. من الممكن معالجة هذه القيود داخل برامج الأمن الغذائي في سياقات الصراع، حتى لو كان ذلك معناه مجرد الاعتراف بقيود بعض النُهج.

بدون منظور الأنظمة، فمن غير المرجح أن يكون لتدخلات الأمن الغذائي في الأزمات المدفوعة بالنزاعات تأثير مستدام، بل يمكن أن تلحق الضرر. على سبيل المثال، قد يؤدي الفهم غير الواضح للأنظمة الاجتماعية داخل المجتمع إلى نُهج برنامجية تعزز ديناميكيات القوة غير العادلة التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي أو تقوّضها.

في حين أن النهج القائم على الأنظمة ضروريٌّ لتحويل الأمن الغذائي خلال الأزمات المدفوعة بالصراعات، فمن الضروري بنفس القدر ضمان أن هذا النهج متجذّرٌ في فهم كيفية تفاعل هذه الأنظمة مع الأشخاص. وغالبًا ما يُستبعد الأشخاص الأكثر تعرضًا لانعدام الأمن الغذائي من وظائف النظام ذاتها التي يمكن أن توفر الأمن الغذائي. وبدون توضيح القيود النظامية بشكل كامل، ينقسم الأمن الغذائي إلى مجموعات فرعية مختلفة للسكان في أي سياق معين ويخاطر المنفذون بفقدان الهدف لبناء الأمن الغذائي لمَن هم في أمسّ الحاجة إليه حتى لو عزّزوا الأنظمة الغذائية. إن فهم نقاط الضعف المحددة وأعباء العمل وغيرها من العوائق التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي لمختلف المجموعات السكانية الفرعية سيساعد في تصميم البرامج مع الأشخاص في المركز.

تقييم مخاطر وسيناريوهات وظائف الأنظمة الغذائية

بعد فهم النظام الأساسي، يمكننا أن نضع في تحليلنا العديد من المخاطر المحتملة، بما في ذلك الصدمات الفردية والمتغيرة، التي يمكن أن تعطّل هذا النظام في المستقبل، بالإضافة إلى السيناريوهات الأخرى التي قد تؤثر على النظام الغذائي.

الصدمات المرتبطة بالنزاعات: كارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب انهيار شبكات التجارة والانخفاض الحاد في توافر الغذاء بسبب هدم الحقول الزراعية وصوامع الحبوب والأمراض الناجمة عن الابتعاد عن مصادر المياه النظيفة، مما قد يكون له تأثير خطير على الأمن الغذائي. قد تسبب المساعدات الإنسانية في حد ذاتها اضطرابات، على سبيل المثال، ويمكن أن تقوض المساعدة الغذائية العينية الأسواق التي تعتمد عليها الأسر للحصول على الدخل والغذاء حتى في حالات الأزمات. ويمكن أن يؤدي إلى انخفاض الطلب على الغذاء من الأسواق المحلية والمنتجين مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الأنظمة التي تزرع الغذاء وتبيعها للمجتمعات المتضررة من الأزمات. بالمثل، وكما ورد أعلاه، يمكن أن تتلاعب أنظمة الحكم المحلي بالمساعدات الغذائية بأي شكل من الأشكال لتعزيز جهود الحرب. بالإضافة إلى ذلك، يُوصى بحد أدنى من تحليل الصراع على المستوى المحلي لفهم أصحاب المصلحة الفاعلين والرئيسيين.

في الوقت نفسه، يصعّب الصراع على المجتمعات التعامل مع مجموعة من الصدمات الأخرى التي تزيد من زعزعة الأمن الغذائي، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والآفات والأمراض وما إلى ذلك. لقد أثرت الفيضانات واسعة النطاق في جنوب السودان والجراد في اليمن والرياح الموسمية في ميانمار أو بنجلاديش وما إلى ذلك وبشكل خطير على الآثار التي أحدثتها الجهات الفاعلة الإنسانية في تحقيق الاستقرار للحفاظ على الأمن الغذائي خلال تلك الأزمات التي سببها النزاع. ولم تستطع (أو لم ترغب) المؤسسات المجتمعية والوطنية ذات القدرة على الاستجابة لمثل هذه الكوارث الطبيعية في القيام بذلك عندما كانت دولها غارقة في الصراعات. قد يؤدي العجز عن تفسير احتمالات هذه الأحداث إلى تقويض الأمن الغذائي، ويعد الوعي بهذه التهديدات أمرًا بالغ الأهمية لتحديد قدرات المرونة اللازمة لبناء الأمن الغذائي، حتى في ظل الأزمات المدفوعة بالنزاعات.

وبالإضافة إلى الصدمات المحددة، فمن المهم بنفس القدر تحديد الطرق التي قد يتغير بها السياق ويتفكك النظام الغذائي، مثل التغييرات الأوسع في الأمن أو الحوكمة أو اتجاهات السوق. قد يكون لوقف العنف، على سبيل المثال، آثار إيجابية على النظام الغذائي ككل، وينبغي فهم تداعياته على نطاق واسع.

وضع الاستراتيجيات متعددة السنوات لتعزيز قدرات المرونة وبنائها

بطبيعتها، تتسم برامج الأمن الغذائي في حالات الطوارئ بأنها قصيرة الأجل. وبسبب استمرار الأزمات المدفوعة بالنزاعات، غالبًا ما

يحجم المانحون عن تمويل البرامج الأطول من عام واحد، إن لم تكن أقل. المقصود بالطبيعة السريعة للاستجابة الإنسانية أن الفِرق تتعرض لضغوط للتحرك بسرعة ولتتسابق باستمرار من خلال بدء البرنامج وتنفيذه وإغلاقه ثم تكرار الدورة نفسها مرارًا وتكرارًا في تتابع سريع. ولا عجب في تكرار أنشطة برنامج الأمن الغذائي الطارئ المشترك من أزمة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى. وحتى مع إطالة أمد الأزمات، لوحظ القليل من التغييرات في تصميم البرنامج.

استراتيجية جنوب السودان التجريبية

عام 2019، شاركت مؤسسة Mercy Corps في عملية استراتيجية متعددة المراحل في جنوب السودان لتحديد مسار الأمن الغذائي المرن. وبالاعتماد على مرونة Mercy Corps وأنظمتها السوقية وعمليات وضع استراتيجية بناء السلام، استخدمت ورش العمل خرائط الأنظمة وتداخلات الصدمات المشابهة لعملية تقييم المرونة الاستراتيجي لتحديد قدرات المرونة لبناء الأمن الغذائي. بعد ذلك، وُضحت الأنشطة النموذجية، بناءً على أنظمة السوق وتحليل الصراعات لتحديد نقاط التأثير المحتملة للدعم.

يعد وضع استراتيجيات متعددة السنوات بناءً على تحليل النظام والمخاطر إحدى الطرق لتحويل برامج الأمن الغذائي في الأزمات المدفوعة بالنزاعات والمطوّلة من الاعتماد فقط على تدابير مؤقتة وتوفير إرشادات للبرامج قصيرة الأجل التي غالبًا ما تُجدد لسنوات عدّة. يعكس هذا الطبيعة المتغيرة للصراع، حيث يندر أن يكون لصراعات اليوم بداية أو نقطة نهاية واضحة، لكنها بدلاً من ذلك تصبح حبيسة دورات مستمرة من العنف وعدم الاستقرار لسنوات وأحيانًا لعقود. في النهاية، يجب أن تحدد هذه الاستراتيجيات قائمة من التدخلات التي يمكن تحديدها كطبقات للمساعدة في بناء قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات والأنظمة لتلبية الاحتياجات العاجلة وتفادي التراجع ومنع تصعيد الأزمات وتغيير الدوافع للحفاظ على الأمن الغذائي ضمن الأزمات المتقلبة والمدفوعة بالنزاعات (انظر الشكل 4 للتعرُّف على مثال إطار العمل لاستراتيجية متعددة السنوات).

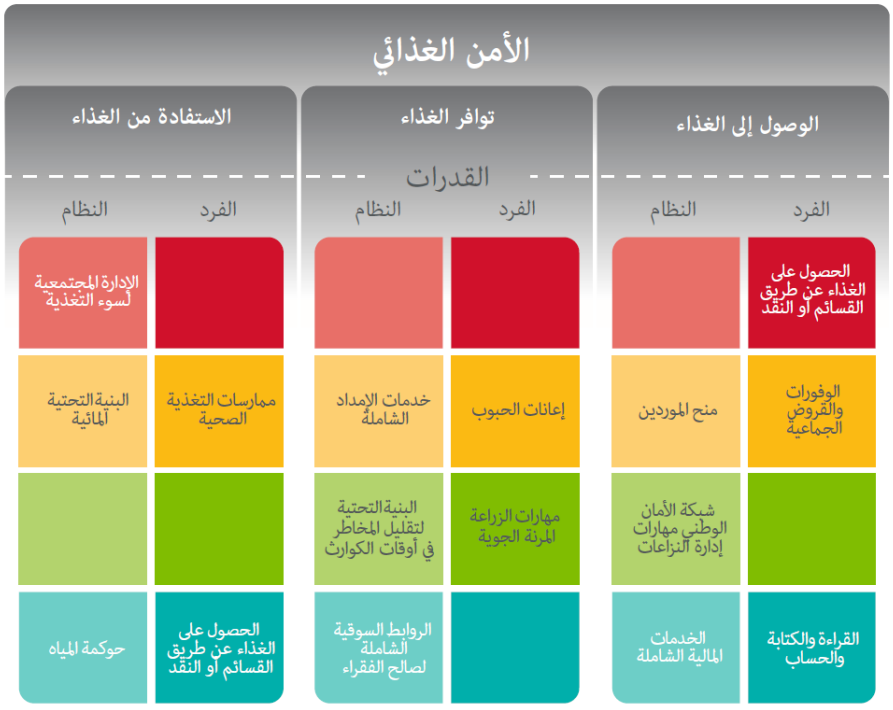

الشكل 4: مثال إطار عمل قدرة الاستراتيجية متعددة السنوات

للقيام بذلك، يجب أن تتجاوز الاستراتيجيات تحديد ومعالجة العوامل المحددة التي تقود أزمة الأمن الغذائي في الوقت الحالي من خلال فهم السيناريوهات المستقبلية المحتملة التي قد يتأثر بها الأمن الغذائي. يشمل هذا التغييرات المحتملة في الاتجاهات المتعلقة بالنزاعات، بالإضافة إلى الصدمات والضغوط الأخرى التي قد تنشأ في الأشهر والسنوات القادمة. يجب أن تعكس خيارات التدخل المحددة لبناء هذه القدرات ما قد يكون ممكنًا وفق السيناريوهات المختلفة. ربما يتوافر العديد من الخيارات المختلفة، مثلًا، لتلبية احتياجات الوصول إلى الغذاء الملحّة التي تدرك ديناميكيات السوق والصراع المختلفة والمؤثرة على اختيار الطريقة. ولا بد أن تشير الإستراتيجية إلى أي حواجز سياقية محددة تحول دون بناء المزيد من القدرات التحويلية كي تُراقب بعناية.

المحور القائم على تطوير ديناميكيات الأزمات ونتائج البرنامج

يلزم أن تكون برامج الأمن الغذائي في الأزمات الطويلة بسبب النزاعات مصحوبة بأنظمة مراقبة الجودة والتعلُّم التي تسهّل التكيُّف مع السياق المتغير باستمرار وتستفيد من أي تخطيط للسيناريوهات ضمن الاستراتيجيات متعددة السنوات. لا يشمل ذلك مراقبة مخرجات البرنامج ونواتجه فحسب، بل يتضمن أيضًا مراقبة السوق والصراعات والديناميكيات الاجتماعية التي قد تدعم، على سبيل المثال، التحول في نهج العمل ضمن البرامج أو حتى تحفّز الاستثمار في التدخلات الأكثر استدامة أو حتى تحويلية.

كما يمكن أن يساعد التحليل المستمر لتأثير البرنامج والسياق في تحديد نوافذ الفرص، إذ قد تكون خيارات التدخُّل الأكثر استدامة ممكنة. لهذا السبب، يجب أن تستثمر برامج الأمن الغذائي في حالات الطوارئ في أنظمة الرصد والتقييم والتعلم القوية وتتأكد من أن هذه الأنظمة وفرق البرنامج يتحملان مسؤولية الفهم والتفكير في البيانات المجمّعة للبرنامج والسياق. يشمل ذلك استخدام مراقبة السياق في الوقت الفعلي وتحليلات الأزمات خاصةً في المواقف المتقلبة للمساعدة في تمكين التكيُّف السريع مع تنفيذ البرنامج. مثلًا، قد تُراقب حواجز محددة أمام تبني استراتيجيات البرامج الأكثر استدامة، كإغلاق سوق معينة أو وجود جماعات مسلحة في منطقة ما، وذلك للمساعدة في تحديد توقيت ملاءمة التحوُّل في النهج.

بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن برامج الطوارئ غالبًا ما تُموّل سنويًا، يكون الإطار الزمني لجاهزية المنح للتجديد هو الوقت المناسب للتفكير في نجاحات البرنامج الحالي وبيانات مراقبة السوق والسياق وأي دروس مستفادة قد تشير إلى الحاجة للتكيُّف في نُهج البرامج. قبل هذه الجلسات، يجب إجراء تقييمات محدّثة للسوق والجندر والأمن الغذائي أو جمعها بطريقة أخرى من مصادر خارجية (مثل التجمّعات ومجموعات العمل والمراقبين المستقلين) للمساعدة في تحدي الافتراضات وإعادة تصميم نهج البرنامج. إن الجمع بين الخبرات المستمدة من البرامج وأنظمة الرصد والتقييم والتعلم والأمن ووصول المساعدات الإنسانية والفرق الأخرى سيساعد في تقديم وجهات نظر مختلفة لفهم البيانات وخيارات التكيُّف. يشمل ذلك، عند الحاجة، فرق تحليل الأزمات التابعة لمؤسسة Mercy Corps، والتي توفر معرفة عميقة بالديناميكيات الاجتماعية والسياسية في الأزمات الإنسانية.

إن الجمع بين لحظات التوقف والتفكير المنتظمة بين البرامج وفرق أنظمة الرصد والتقييم والتعلم وبين عملية التعلم السنوية لإمداد استمرارية البرنامج بالمعلومات خلال الأزمات المطوّلة سيساعد على ضمان استجابة برامج الأمن الغذائي الطارئة حاليًا ويؤدي إلى النُهج المعالجة للأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي ويعزز قدرات المجتمع على تحمُّل المخاطر الحالية والمستقبلية التي تقوض الأمن الغذائي.

***

على الرغم من التقدم المُحرز على مدى عقود للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، فقد دفعت النزاعات حول العالم المزيد من الأشخاص إلى انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على مدى السنوات القليلة الماضية. وفي حين أنه قد تعتبر المساعدات الإنسانية فارقًا بين الحياة والموت للأشخاص ضمن السياقات المتأثرة بالنزاعات، من خلال توفير السلع والخدمات الأخرى التي تدعم الوصول إلى الغذاء وتوافره واستخدامه، فإن هناك حاجة إلى نهجٍ أكثر شمولية لبناء الأمن الغذائي لأجل التأثير المستمر. يمكن أن يساعد تطبيق نهج Mercy Corps نحو المرونة من خلال الأنظمة الغذائية في تحقيق نتائج أفضل للأمن الغذائي في الأزمات المدفوعة بالنزاعات طالما أنها مصحوبة بمعلومات وتحليلات واستراتيجيات وتعلم تكيّفي أفضل. وتلعب المساعدات الإنسانية التقليدية دورًا مهمًا في هذا النهج، لكن يمكن، بل وينبغي القيام بالمزيد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وبناء القدرات للحفاظ عليها حتى في البيئات المستضعفة وغير الآمنة، دون الاعتماد على الدعم الدولي.

جهات الاتصال

كيت ماكماهون
كبير استشاريي الأمن الغذائي| وحدة الدعم الفني للأمن الغذائي والتغذية
kmcmahon@mercycorps.org

نبذة عن مؤسسة Mercy Corps

Mercy Corps هي مؤسسة عالمية رائدة ومدعومة بفكرة إمكانية تحقيق عالم أفضل. في حالات الكوارث والمواقف الصعبة، في أكثر من 40 دولة حول العالم، نتشارك في وضع الحلول الجريئة موضع التنفيذ لمساعدة الأشخاص في الانتصار على الشدائد وبناء مجتمعات أقوى من الداخل. نحن نعمل للوقت الحاضر وللمستقبل.

45 SW Ankeny Street
Portland, Oregon 97204
888.842.0842
mercycorps.org